

Distr.: General  
7 December 2004  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(للفترة من ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤)

### أولا - مقدمة

١ - يصف هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤)، والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٥٥٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

### ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لفض الاشتباك هادئة. وقد أشرفت قوة فض الاشتباك على المنطقة الفاصلة من خلال مواقع ثابتة ودوريات لكفالة استبعاد القوات العسكرية لأي من الطرفين عن هذه المنطقة. وكانت القوة تضطلع أيضا، كل أسبوعين، بعمليات تفتيش لمستويات المعدات والقوات في المناطق المحدودة السلاح. وكان ضباط الاتصال من الطرف المعني يصاحبون أفرقة التفتيش. وكما حدث في الماضي، قام كل من الجانبين بمنع أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهم، وكذلك بفرض بعض القيود على حرية تحرك القوة. وبالإضافة إلى ذلك، واصل موظفو الجمارك الإسرائيليون أعمالهم في موقع قوات جيش الدفاع الإسرائيلي عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٣ - كما واصلت القوة مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية بتقديم التسهيلات في مجال نقل البريد ومرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، قدمت القوة

المساعدة في عبور ٩٠٣ طلاب، و ٤٥٦ حاجا، وقدمت العلاج الطبي للسكان المحليون بناء على طلبهم، ضمن حدود الإمكانيات المتاحة.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، ظلت الألغام تشكل تهديدا لأفراد القوة وللسكان المحليين. وبالنظر إلى عُمر هذه الألغام وتدهور ما بها من مواد متفجرة، فإن هذا التهديد قد تزايد. وواصلت القوة أيضا دعم اليونيسيف فيما تقوم به من أنشطة بهدف توعية السكان المدنيين بخطر الألغام.

٥ - وبقي قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق مع السلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان عموما مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٣٩ جنديا، من بولندا (٣٤٩)، وسلوفاكيا (٩١)، وكندا (١٩٢)، والنمسا (٣٧٥)، ونيبال (٢)، واليابان (٣٠). وقد استخدمت كندا عناصر دعم وطنية (٣)، كما استخدمتها اليابان (١٥). وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المساعدة إلى القوة في تنفيذ مهامها. ومرفق بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

٧ - وقد حدد قوام القوة، بالنسبة لجميع الرتب، بعدد ١٠٣٧ فردا. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير بعض المطالب الإضافية لتوفير أفراد عسكريين تستلزمهم احتياجات الأمن والتدريب للقيادة، التي حددتها إدارة عمليات حفظ السلام، بما يتفق مع التحسينات التي أوصيت بإدخالها على نطاق المنظومة. ومن ثم، فإنه من الضروري تعديل القوام المأذون به لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بحيث يتسنى إضافة عشرة أفراد عسكريين للوحدات.

### ثالثا - الجوانب المالية

٨ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٦/٥٨، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مبلغا إجماليا ٤٠,٩ مليون دولار، بمعدل شهري إجمالي ٣,٤ مليون دولار، لتغطية نفقات القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، على النحو الموصى به في الفقرة ١٣ أدناه، فإن تكلفة استمرار القوة ستقتصر على المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة.

٩ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ما مقداره ١٩,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة في جميع عمليات حفظ السلام حتى نفس التاريخ ٢ ٣٠٨ مليون دولار.

#### رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١٠ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٥٥٠ (٢٠٠٤) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى التنفيذ الفوري لقراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة، تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد عولجت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الصُّعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، في تقرير الأمين العام للجمعية العامة عن الحالة في الشرق الأوسط (A/59/431)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٢/٥٨ و ٢٣/٥٨ المؤرخين ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

#### خامساً - ملاحظات

١١ - لا تزال الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة عموماً. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تؤدي مهامها بشكل فعال بالتعاون مع الطرفين.

١٢ - ومع ذلك فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٣ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر أساسي، ولذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها.

١٤ - وإنني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاماً عليّ أن أسترعي الانتباه إلى العجز في تمويل القوة. فالاشتراكات غير المسددة تبلغ حالياً نحو ١٩,٩ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإنني أناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وعلى وجه السرعة، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٥ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء بالا ناندا شارما وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.

